الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي: ماهية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

تعد ظاهرة استئجار الأجانب للقتال في الحروب ظاهرة قديمة قدم الحرب ذاتها ،ثم تطورت هذه الظاهرة وانتشرت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة،حيث أصبحت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة واحدة من السمات التي تميز النزاعات في العالم اليوم.

ومن اجل فهم ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فهما صحيحا، فانه يجب علينا في البداية التعرف على ظروف نشأتها والعوامل أو الأسباب التي أدت إلى ظهورها(المبحث الأول)، وذالك قبل التطرق إلى تعريفها وطبيعة خدماتها(المبحث الثاني).

المبحث الأول: عوامل نشأة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

من المؤكد إن استعانة الدول أثناء نزاعاتها المسلحة بأشخاص،من الخارج،سواء كانوا مدنيين أو عسكريين لمساعدتها في الحرب،ليس بالظاهرة الجديدة، حيث اعتمدت العديد من الدول على بعض المؤسسات أو الجهات الأجنبية لدعم قواتها المسلحة،غير أن دور هذه الشركات ما لبث أن تطور بعد أن كان يقتصر على الدعم اللوجستي،وأصبح لهذه الشركات تدخل مباشر في العمليات القتالية.

ويعد ظهور الشركات بمثابة انقلاب في الشؤون العسكرية، فهذه الظاهرة أحدثت تغييرا هائلا في الطريقة التي يتم بها تنفيذ الحروب حاليا،فلأول مرة في تاريخ الدولة القومية تتنازل الحكومات طواعية ع ن احد أهم حقوقها وهو احتكار استخدام القوة بشكل شرعي وإعطائه لهذه الشركات، وظاهرة البناد ق المؤجرة أو خصخصة الحرب بدأت في التنامي بعد انتهاء الحرب الباردة وه ي عبارة عن استبدال الجنود في أي مكان في العالم بمدنيين يملكون بنادق مؤجرة ولا يخضعون

لأي من الإجراءات العقابية وفـق المعايير العسكرية المعروفة والمتفق عليها عل ى المستوى الدولي.[1]

وساعد على انتشار هذه الظاهرة في الربع الأخير من القرن الماضي الصراع بين القوى الدولية على ثروات العالم الثالث، مع غياب وعجز الأمم المتحدة عن القيام بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليينوقد أنشئت أول شركة لذلك من طرف عضو سابق في الفرقة البريطانية الخاصة (جيم جونسون) وكان زبائنه في البداية من شخصيات سياسية وتجارية دولية، وكان العمل يقتصر على توفير الحماية وتدريب الحراسات الخاصة، وقد أدى التنافس بين الشركات الخاصة إلي تنشيط هذه المهنة، وسرعان ما انتقل عمل هذه الشركات من الحماية الأمنية الخاصة إلى المشاركة في النزاعات والحروب كما حدث في انجولا وزائير، ثم انتقلت الفكرة إلي أمريكا وبدءوا في تأسيس شركات أمن خاصة وكانت أهمها (كي بي أر) المملوكة من طرف (هليبورتون) من عام 1962م، ثم نوعت نشاطها من عام 1980م، وقد تطور هذا السوق وتلك التجارة من خلال إقامة علاقات بأجهزةالمخابرات البريطانية والأميركية ووزارة الدفاع الأميركية[2].

وكان لانتهاء الحرب الباردة،وما صاحبها من تأثيرات هامة على العلاقات الدولية، وعلى القانون الدولي بشكل عام،لعل من أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي،وما عقب ذلك من نشوب العديد من النزاعات المسلحة ذات الخلفية العرقية والدينية والتاريخية في مناطق عديدة من العالم ،لعل أهمها تلك التي بدأت في البلقان أوائل التسعينيات من القرن الماضي،مرورا بالحروب الأمريكية على أفغانستان في2001تحت ما يسمى بالحرب على الإرهاب،انتهاء بالغزو الأمريكي

---

(1) . **أميمة عبد اللطيف**،البنادق المؤجرة في العراق،مجلة العصر،2004/5/1.

(2)– انظر في تفاصيل ذلك: ألكسندر كوكبرن وجيفري سانت كلير، التحالف الأسود وكالة الاستخبارات المركزية والمخدرات والصحافة ترجمة أحمد محمود، المشروع القومي للترجمة، وزارة الثقافة، القاهرة العدد(446)، الطبعة الأولي، 2002م. والنسخة الإنجليزية:

COCKBURN and JEFFREY Whiteout The CIA, Drugs and the PressALEXANDER ST.CLAIR VERSO London, New York, 1999.

للعراق سنة 2003 والذي نرى فيه المرحلة الرئيسية من مراحل تطور صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة،نظرا للدور الهام الذي لعبته هذه الشركات في دعم القوات المسلحة الأمريكية في العراق.[1]

وقد أدى إلى نشأة هذه الظاهر ة وازدهارها في القرن الماضي ،جملة من العوامل الرئيسية والتي يمكن بلورتها في ما يلي:

المطلب الأول: العوامل السياسية

وجود مشروع من قبل الدول الاستعمارية لبسط هيمنتها وسيطرتها على العالم، عن طريق تمرير مشروعها وفرضه على المجتمع الدولي أو النظام العالمي آنذاك، كما فعلت الإمبراطورية الرومانية من قبل وهو ما تحاول الولايات المتحدة حاليا فعله، ويتطلب هذا الأمر إعدادا كبيرة من الجنود لا تتوفر لهذه الدولة ولكن يتوافر المال اللازم لشراء واستخدام هذه الشركات الخاصة والاستفادة من خدماتها.

انحسار عصر الاستعمار العسكري مما جعل الدول الاستعمارية تستخدم حكام عملاء، وتوفر لهم الحماية عن طريق هذه الشركات،من شعوبهم لأنهم يؤدون لهذه الدول الكبرى الاستعمارية خدمات أفضل وارخص من الاستعمار العسكري.

انتشار ظاهرة الظلم في المجتمع الدولي الذي أدى إلى قيام تنظيمات تدافع عن نفسها بدرء الظلم عنها أو يطلق عليها الغرب مصطلح (الإرهاب) ،مما هدد مصالح الدول الكبرى وظهور ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا و المنازعات على الصعيد الدولي ،بل ظهرت حاليا ظاهرة تعدد المعايير في التعامل مع مثل تلك القضايا والمنازعات.[2]

---

[1] **عادل عبد الله المسدي**، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في ضوء قواعد القانون الدولي،دار النهضة العربية،القاهرة ،الطبعة الاولى2009،ص14.

[2] **مصطفى سلامة حسين**،ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام،دار النهضة العربية،القاهرة،1987، ص289.

يعتبر ظهور شركات الحماية الدولية أو الشركات العسكرية خطوة في طريق هدم بناء الدولة الحديثة،حيث مر هذا البناء بعدة مراحل فمن الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة الحارسة مرة أخرى التي تقتصر مهمتها على حفظ الأمن العام داخل الدولة،إلى الدولة ذات الدور المحدود،فقد بدأت مرحلة انسحاب الدولة من كافة الأنشطة الاقتصادية ليقتصر دورها على مهام الأمن والحراسة، ثم بدأت مرحلة خصخصة الأمن وعرضه على الأسواق مثل بقية السلع المادية ،لتنتهي بذالك الدولة كنظام سياسي قطعت البشرية شوطا كبيرا في بنائها،ويكون ذالك عن طريق عولمة كل ماهر داخلي ،فتنهار الدولة ولا يصبح لها أي دور،فالناحية الاقتصادية يتولاها القطاع الخاص والناحية الاجتماعية تتولاها منظمات المجتمع المدني ،التي تدار من الخارج لتحقيق إغراض وأهداف تمرير الهيمنة والسيطرة،لما الشؤون العسكرية فيتم خصخصتها عن طريق الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي بدأت تنتشر في كل إنحاء العالم.[1]

ففي داخل الدولة الواحدة تجد شركات الأمن الخاصة لحماية الشخصيات التي ترغب في الحماية،ولحماية الشركات التي بدأت تولي مهمة حظ الأمن داخلها وخارجها إلى شركات ليلا ونهارا إلى شركات خاصة لتوفير نفقات إدارة الأمن داخل الشركات،فلا يبقي بذالك للدولة كمؤسسات ونظام أي دور حيث تخضع كافة الأنشطة للقطاع الخاص الذي يدار عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات،فما الداعي إذا لبقاء الدولة،خاصة وان البرلمانات أصبحت تحت رحمة وسيطرة رجال العمال الذين أصبحوا نوابا في البرلمان ،فتم بذالك خصخصة السياسة وسنت هذه البرلمانات الخاصة قوانين لمصلحة رجال العمال دون النظر إلى المصلحة الوطنية العليا للدولة ودون وضع الشعوب و مصلحتها في الاعتبار،حتى أننا نجد هناك عائلات محدودة تتحكم في نشاط معين في الدولة كلها. [2]

---

[1] .**درية شفيق بسيوني، السيد عمر ،أحلام محمد السعدي فرهود**،العلاقات الدولية والنظم الدبلوماسية القنصلية،كلية التجارة،جامعة حلوان،2006،ص24وما بعدها.

[2] .**راجع في دور الدولة الحديثة : رمزي طه الشاعر**،الإيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة،مطبعة جامعة عين شمس،عام1988.

المطلب الثاني : العوامل العسكرية

الرغبة في تنفيذ عمليات خارجة عن القانون من قبل دولة ضد حكومة دولة أخرى، أي القيام بانقلابات عسكرية لتغيير الحكومات التي ترفض الهيمنة والسيطرة دون التورط علانية في مثل هذا العمل كما حدث في جزر القمر وبعض الدول الإفريقية.[1]

السعي للتقليل من قتلى الدول التي اشتركت في الحرب، حت ى لا يقوم الرأي العام الداخلي ضدها لكثرة القتلى من جنودها، ولإخفا ء الهزيمة أو الانسحاب خفية حتى لا يظهر للرأي العام داخلها هزيمتها كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حاليا في العراق.[2]

تفشي ظاهرة الانقلابات العسكرية واعتلاء الحكم حكام عملاء للخارج يصلون لي الحكم دون رغبة شعوبهم، فيضطرون إلى حماية أنفسهم بمثل تلك الشركات،وهؤلاء الحكام تجدهم غالبا في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية أو صاحبة موقع جغرافي متميز يتحكم في إحدى الممرات الدولية الهامة.

ومن العوامل التي أدت لظهور هذه الشركات،عمليات التسريح للجنود التي مست العديد من الجيوش نتيجة الحرب الباردة،ومنها الجيش الأحمر وجيش ألمانيا الشرقية ،ونهاية نظام الميز العنصري في جنوب إفريقيا،وتسريح طبقة الضباط البيض وتم تكوين لهم شركة في جنوب إفريقيا،وكذالك عملية تقليص الجيش الأمريكي إلى 60 بالمائة مما كان عليه في الماضي،المر الذي أدى إلى خلق فائض من العمالة العسكرية والخبرة التي كان يجب أن يتم الاستفادة منها بشكل أو بأخر في خدمة النفوذ الأمريكي وحمايته فيما وراء البحار،فتم إنشاء مثل هذه

---

(1) . **مصطفى أحمد سيد أبو الخير**،مستقبل الحروب الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة ،دار ايتراك للنشر والتوزيع –الإسكندرية–مصر–الطبعة الأولى 2008 ،ص225.

(2) . **عبد الله يوسف سهر**،دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق،مجلة السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،مؤسسة الأهرام الصحفية،القاهرة،العدد 170،أكتوبر 2007،ص24 وما يليها.

الشركات لاستغلال الفائض في العمالة العسكرية المستغنى عنه ، وتنفيذ مشروع الهيمنة الأمريكية.[1]

كما أن وجود الشركات العسكرية الخاصة التي تنتج الأسلحة كما في الولايات المتحدة الأمريكية المجمع الصناعي العالمي،وحسب الإيديولوجية هذه الشركات تعتبر الشركات العسكرية الدولية مكملة لغرض إنشائها لاستكمال منظومة الإنتاج والتوزيع ،مما يوفر لها منافذ للبيع،وقد ردد البعض أن ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد كل من أفغانستان والعراق هو المجمع الصناعي العسكري ،حتى ذهب البعض إلى أنهم هم الذين قاموا بحادث الحادي عشر من سبتمبر.[2]

إن إستراتيجية الاعتماد عسكريا على الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة،هي إستراتيجية اعتمدها البنتاغون ومفادها خصخصة الكثير من المهمات التي كان يضطلع بها الجيش الأمريكي ،ونظرية خصخصة المهام العسكرية قامت على فكرة تحمس لها ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي تدعو إلى إسناد الكثير من المهمات التي تقوم بها القوات النظامية،والتي تخوض حرب مثل حرب العراق إلى شركات خاصة بصفتها مقاولات بين البنتاغون وبين تلك الشركات،بحيث يؤدي ذالك إلى التخفيف من عبء كاهل الجيش ،وهذه الفكرة فتحت الباب لشركات أمريكية عديدة تقوم بمهام التموين والأعمال اللوجستية والأمنية،وباتت تلقى قبولا في صناعة الجيوش الحديثة.[3]

القيام بعمليات قذرة تخشى الدولة فعلها في العلن لما في ذالك من مخالفات جسيمة للقانون الدولي والقيم الأخلاقية، كم ا فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام من عمليات اغتيال قادة وقتل بالجملة.

---

(1) . **مصطفى احمد أبو الخير**،مستقبل الحروب مرجع سابق،ص226.

(2) .**تييري ميسان**،11سبتمبر2001 الخديعة المرعبة،ترجمة الدكتوراه داليا محمد والدكتورة جيهان حسن، شركة كاسف القاهرة باريس،الطبعة الأولى 2002.

(3) .**مصطفى أبو الخير**،مستقبل الحروب ،نفس المرجع ،ص226.

المطلب الثالث:العوامل الاقتصادية

أدت سياسة إعادة النظر في السياسة العسكرية للدول الكبرى إلى قيام هذه الدول بتخفيض نفقاتها العسكرية،وذالك بعد انتهاء الحرب الباردة وما أدت إليه من سباق نحو التسلح بين الدول العظمى،حيث عملت هذه الدول على تخفيض النفقات العسكرية عن طريق تخفيض الميزانيات المخصص للدفاع،فميزانيات الدفاع لكل دول العالم مجتمعة سجلت انخفاضا كبيرا خلال الفترة الممتدة بين 1989و1997 قدر ب 30 بالمائة لتصل إلى 740مليار دولار،أي ما يعادل ملياري دولار في اليوم،بعدما كان يتعدى ثلاثة مليارات في اليوم سنة 1980، ويختلف هذا الانخفاض من منطقة إلى أخرى خاصة تلك التي تنعم بالسلم،وقد يزداد الإنفاق العسكري في المناطق التي ينعدم فيها الاستقرار.

هذه التخفيضات في الميزانيات العسكرية،كان لها الأثر البالغ على نسبة التخفيض الجماعي في تعدادات الجيوش عبر العالم،فتم تسريح الجنود من الجيوش،وكان اكبر تخفيض ذالك الذي مس الجيش الروسي والذي سرح خلال الفترة الممتدة بين 1991و1998 ما يعادل 70بالمئة من عدد القوات المسلحة،إما بالنسبة للجيش الأمريكي الذي يعتبر اكبر جيوش العالم حاليا،فقد انخفض تعداده من 2.1مليون جندي سنة 1997 إلى 1.37 مليون جندي سنة 2000،كما تم98 قاعة عسكرية من أصل 495 قاعدة منتشرة في كل أرجاء العالم،كما عرفت جيوش دول حلف شمال الأطلسي تخفيضا في تعداداتها وصل إلى نسبة 25 بالمائة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1987و1997،وفي القارة الإفريقية سرحت إثيوبيا قرابة 500 إلف جندي وانغولا 73000 جندي وموزنبيق 70000واوغندا 40000جندي ونيجيريا وجنو ب إفريقيا 30000جندي لكل منهما.[1]

---

[1] **.سلطاني حسان**، وضع المرتزقة في القانون الدولي الإنساني،مذكرة ماجستير، شعبة القانون الدولي الإنساني،كلية الحقوق،جامعة باتنة،السنة الدراسية 2009/2008،ص140.

أدى انتشار البطالة الناجم عن عملية التسريح التي قامت بها الدول في صفوف العسكريين،إلى أن وجد هؤلاء أنفسهم في أحضان قطاع الخدمات العسكرية الخاصة،نتيجة عدم مرافقتهم اجتماعيا وفشل الدول في إدماجهم اجتماعيا ،خاصة وان مرتب الفرد في هذه الشركات قد يصل في اليوم الواحد إلى ما يقارب ألفي دولار.[1]

في الدول الغنية تزداد فيها الرفاهية مما يجعل شباب هذه الدول لايقبلون على حياة الجندية الخشنة التي فيها خطر الموت محتملا خاصة وان معظم تلك الدول لا يوجد فيها تجنيد إجباري،مما تعد معه الجندية وظيفة لاكتساب الرزق أي مثله مثل أي عمل مدني.[2]

ويضيف البعض إلى جانب هذه العوامل ،أسباب دينية كما جاء في حديث الكاتب الصحفي لقناة الجزيرة في ابريل 2007(إن الجيش الأمريكي يستخدم فرسان مالطا كجيش بديل في العراق من اجل استمرار وجودها في العراق ،وتقليل نسبة الخسائر في صفوفها وان احد فرسان مالطا كون شركة لتجنيد الناس وتقديمهم للجيش الأمريكي لاستخدامهم في العراق ودارفور تحت شعار الصليب) أوضح هيكل.[3]

ويضيف قائلا:(إن وجود قوات المرتزقة بالعراق ليس مجرد تعاقد امني مع البنتاغون تقوم بمقتضاه هذه القوات بمهام قتالية نيابة عن الجيش الأمريكي،بل يسبقه تعاقد إيديولوجي مشترك بين الجانبين يجمع بينهما، ألا وهو دولة فرسان مالطا).[4]

وقال هيكل: (لأول مرة اسمع خطابا سياسيا في الغرب واسعا يتحدث عن الحروب الصليبية..هناك أجواء حرب صليبية)،مشيرا إلى حقائق كشف عنها الصحفي

---

(1) .**سلطاني حسان**،وضع المرتزقة في القانون الدولي الانساني، مرجع سابق،ص225.

(2) . **مصطفى أبو الخير**،مستقبل الحروب،مرجع سابق،ص225.

(3) .موقع www.curriki.org

(4) .للتعرف على فرسان مالطا انظر الموقع: www.kwtelecom.com/heraldy/stjohn/sovord.html7

الأمريكي جيرمي سكيل في كتابه **عن شركة بلاك ووتر** اكبر الشركات الأمنية المتعاقدة مع الإدارة الأمريكية في العراق،حيث اظهر العلاقة الدينية التي تجمعهما وان الغرض من إنشاء هذه الشركات والغرض الديني أو الصليبي هدفه إحياء الحروب الصليبية التي حدثت في الماضي،وقد استشهدوا على ذالك من العلاقة الحميمة بين هذه الشركات ومنظمة فرسان مالطا أو فرسان المعبد أو فرسان القديس يوحنا،والتي تقف وراء بعض هذه الشركات ،وأيضا الأساس الذي قامت عليه شركة بلاك ووتر والتي يتم تمويلها من طرف التحالف المسيحي الصهيوني أو المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

---

[1] .انظر التفصيلات عن اليمين المتطرف،كتاب كمبرلي بلاكر،اصول التطرف اليمين المسيحي في امريكا،ترجمة **هبة رؤوف وتامر عبد الوهاب**،مكتبة الأسرة،2006.

المبحث الثاني: تعريف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وطبيعة خدماتهما

كثر في الآونة الخيرة استخدام مصطلح الشركات العسكرية الخاصة military Companies private و مصطلح الشركات الأمنية الخاصة private security companies،من جانب الباحثين في المجال الإعلامي وفي مجال الدراسات العسكرية والإستراتيجية،وكذالك من طرف المهتمين بالدراسات القانونية،وقد درج كثير من هؤلاء على استخدام هذين المصطلحين كمترادفين ،وربما يرجع الخلط بين هذين النوعين من الشركات الخاصة،إلى التداخل الواضح بين الأنشطة أو المهام التي يقدمها كل من هذين النوعين في المجال العسكري أو الأمني،حيث انه إذا كانت بعض الشركات الأمنية الخاصة لا تقبل بالتعاقد لتقديم خدمات ذات طبيعة عسكرية لصالح وزارات الدفاع أو القوات المسلحة للدول التي تطلب هذه الخدمات،فان هناك جانب كبير من هذه الشركات يقبل إبرام هذه العقود لتقديم هذه الخدمات ذات الطبيعة العسكرية،بالإضافة إلى أن هناك شركات خاصة تفضل أن تطلق على نفسها شركات أمنية بدلا من أن تسمي نفسها شركات عسكرية خاصة،سعيا من جانبها لصرف انتباه وسائل الإعلام عنها،ومن ثم عدم إثارة الرؤى العام العالمي ضدها،نظرا لما يمكن أن تقوم به من أنشطة غير مشروعة.[1]

بالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت موضوع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة،سواء من الناحية العسكرية أو الأمنية،أو الإستراتيجية أو الاقتصادية أو حتى من الناحية القانونية،إلا أن الملاحظ انه لايوجد تعريف متفق عليه بالنسبة لهذين المصطلحين،ولعل السبب في هذا الاختلاف هو عدم وجود أية اتفاقية دولية أو وثيقة رسمية دولية بشان هذين المصطلحين تم الاجماع عليه.

---

[1].**عادل عبد الله المسدي**، الشركات الامنية والعسكرية الخاصة في ضوء قواعد القانون الدولي مرجع سابق،ص22 .

المطلب الأول:تعريف الشركات العسكرية الخاصة وطبيعة خدماتها

الفرع الأول: تعريف الشركات العسكرية الخاصة

بالرغم من صعوبة التوصل إلى تعريف محدد وشامل للشركات العسكرية،إلا أن هناك من الباحثين والمختصين في هذا المجال حاولوا إيجاد تعريف لهذه الشركات في المجال العسكري ومن بين هؤلاء نجد:

1-الفقيه الأمريكي المتخصص في الدراسات الأمنية (singer peter warner) [1] والذي عرفها بأنها:«شركات تجارية متخصصة في تقديم الخدمات المرتبطة بالحرب، مثل تطوير المهارات العسكري ة والتدريب على التخطيط للعمليات القتالية،والتخطيط الاستراتيجي،والمجال ألاستخباراتي،وعمليات الدعم اللوجستي والقتالي،والتدريب،والمساعدة الفنية. »[2]

2-من جانبه عرفها(brooks)بأنها عبارة عن:«الشركات التي تقدم خدمات ذات طبيعة ايجابية مثل التدريب العسكري والعمليات القتالية الهجومية،لكل من الدول أو المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. »[3]

3- وعرفها أيضا (Carlos Ortiz) تعريفا عاما بقوله أنها عبارة عن «شركات تجارية متعددة الجنسيات، متخصصة في تقديم خدمات تتضمن القدرة على استخدام القوة بطريقة منهجية وم ن خلال الوسائل العسكرية أو القيام بنقل أو تعزيز هذه القدرة إلى الزبائن. »[4]

4- أما الأستاذة ماري لويس طوغاس (m.l. tougas) م ن جامعة لوهافر الفرنسية فترى بان الشركات العسكرية الخاصة ه ي:« شركات تقدم مجموعة من

---

[1] . **بيتر وارنر سينجر(peter warner singer)**:فيلسوف ودكتور في الدراسات الأمنية بجامعة هارفارد ومدير مشروع التواصل مع العالم الإسلامي الذي تشرف عليه كتابة الدولة الأمريكية للأمن الداخلي.

[2] . **سلطاني حسان**،وضع المرتزقة في القانون الدولي الإنساني،مرجع سابق،ص164.

[3] .**د/عادل عبدالله المسدي** ، الشركات الامنية والعسكرية الخاصة في ضوء قواعد القانون الدولي ،نفس المصدر،ص22.

[4] .**د/عادل عبد الله المسدي**، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ضوء قواعد القانون الدولي ،مرجع سابق،ص27.

النشاطات التي ترتبط بخدمات الأمن والميدان العسكري، مثل حماية الأشخاص والممتلكات وخدمات الاستشارة الأمنية العسكرية،والتدريب والتموين بالسلاح والعتاد ونشاطات دعم العمليات العسكرية،حيث يتنوع زبائنها بين الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الشركات المتعددة الجنسيات وحتى الميليشيات والجماعات الإجرامية. »[1]

5-ويذهب الباحثون في مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة-DCAF-بجنيف إلى تعريف غير بعيد عن التعريفات السابقة،حيث اتفقوا على أن: «الشركات العسكرية الخاصة هي شركات تجارية،تقدم خدمات متخصصة خلال الحرب والنزاعات المسلحة بما في ذالك المشاركة في الأعمال القتالية،بالإضافة إلى التخطيط الاستراتيجي والإمداد والإسناد اللوجستي والتدريب وأعمال الصيانة خلال العمل العسكري الميداني،كل ذالك من اجل الربح المالي وليس لدوافع سياسية»[2]

تجدر الإشارة أن التوصل إلى تعريف دقيق وشامل للشركات العسكرية الخاصة،استنادا لما تقدمه من خدمات ليس بالأمر اليسير،لان نطاق الخدمات الداخلة في مجال عمل هذه الشركات واسع جدا ومرن،وان الخدمات المقدمة في هذا المجال تختلف من شركة إلى أخرى،حسب درجة ومستوى تخصصها،فإذا كان بعض هذه الشركات لديه القدرة على تقديم خدمات تتصل مباشرة بالعمليات القتالية في خطوط المواجهة،فان بعضها الأخر يكون متخصصا بشكل اكبر في تقديم الخدمات المتعلقة بعمليات التدريب أو تقديم الاستشارات العسكرية،أو غيرها من الخدمات التي لا تدخل في إطار المشاركة المباشرة في العمليات القتالية،وقد تكون الشركة لديها القدرة على تقديم خدماتها في أكثر من مجال من المجالات السابقة.[3]

---

[1] . **سلطاني حسان**، وضع المرتزقة في القانون الدولي الإنساني،مرجع سابق،ص165.

[2] .**سلطاني حسان**، وضع المرتزقة في القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق،ص166 .

[3] . **عادل عبد الله المسدي**، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ضوء قواعد القانون الدولي،مرجع سابق،ص27.

الفرع الثاني: الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية الخاصة

على الرغم من تنوع الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية الخاصة وتشعبها،إلا انه يمكن القول أن هناك بعض الخدمات التي اعتادت هذه الشركات على تقديمها لمن يطلبها من الدول أو المنظمات الدولية حكومية أو غير حكومية،[1]ومن بين هذه الخدمات نجد:

1-المهام أو العمليات القتالية:

حيث تقوم بعض الشركات العسكرية الخاصة بتقديم خدمات عسكرية تدخل مباشرة في إطار العمليات القتالية على خط المواجهة في ميدان القتال ، أي أنها شركات تلعب دورا ايجابيا في العمليات القتالية،وهذا النوع من الشركات اعتبره singer بمثابة سن الرمح،في ساحة العمليات القتالية،نظرا لقيامها بدور قتالي في خطوط المواجهة،ومن أمثلة هذه الشركات نجد شركة Executive Outcomes وشركةSandaline.[2]

2-تقديم المشورة:

هناك من الشركات العسكريۃ الخاصة من لديه أفراد على مستوى رفيع من الكفاءة والخبرة في الأمور العسكرية والإستراتيجية،والتي تؤهلها لتقديم النصح والمشورة الفنية المتعلقة تطوير وتحديث وإعادة بناء القدرات العسكرية للقوا ت المسلحة للدول الت ي تطلب هذه الخدمات،وكذالك المساعد في وضع الخطط الإستراتيجية التكتيكية اللازمة لعمل القوات المسلحة في هذه الدول،ومن أمثلة هذه الشركات شركة Military professional ressource incorporatedوالتي تعد أشهر واهم الشركات العسكرية الخاصة العاملة في مجال المشورة والتدريب العسكري،حيث قام خبراها بتقديم العديد من المحاضرات

---

(1) . **مصطفى أبوا لخير**،مستقبل الحروب،مرجع سابق،ص165.

(2) .انظر:

p.w.singer, corporate warrioors,the rise of the privatized military industry,upated edition,cornell university press,ithaca and london,2008,p92-95.

حول الدروس المستفادة من حرب الخليج لكبار العسكريين السويديي ن ، وكذالك قيامها بتطوير قدرات قوات الأمن الوطني في غينيا الاستوائية،وقيامها بخدمات مماثلة في كل من مقدونيا وكولومبيا،وأيضا شركة Vinnell والتي قامت بتقديم خدمات متعلقة بتطوير قوا ت الأمن في المملكة العربية السعودية، كما أن شركةCubic قدمت خدماتها في هذا الإطار بهدف تطوير القوات المسلحة المجرية للوصول إلى القدرة المطلوبة من الخبرات الفنية اللازمة لانضمامها لحلف شمال الأطلسي،وأيضا شركة Strategie communication laboratories المتخصصة في سيكولوجية العمليات العسكرية،والتي قدمت خدماتها للحكومة الاندونيسية لمساعدتها في مواجهة تفشي ظاهرة الحركات الانفصالية والعنف الديني.[1]

3-خدمات التدريب:

تعد خدمات التدريب للقوات المسلحة الوطنية للدول،واحدة من أهم وأكثر الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية الخاصة،بهدف رفع مستوى الكفاءات والمهارات القتالية لأفراد هذه القوات،نظرا لما يتمتع به موظفي هذه الشركات من مهارات عسكرية كبيرة،ومثال ذالك ما قامت به شركة Executive Outcomes من تدريب للقوات المسلحة في كل من سيراليون وانغولا، بالإضافة إلى الدور القتالي الذي قامت به في هاتين الدولتين، و كذالك شركة Mpri والتي اضطلعت بمهمة تدريب القوات المسلحة الكرواتية،وما تقوم به شركة Dyn corp international من تدريب القوات المسلحة و قوات الأمن العراقية،وهناك العديد من الشركات العسكرية التي تعمل في مجال التدريب العسكري بهدف رفع مستوى الكفاءة والقدرات القتالية لأفراد القوات المسلحة الوطنية،مثل Black water وشركة Vinnell وغيرهما.[2]

---

[1] . **عادل عبد الله المسدي**، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ضوء قواعد القانون الدولي ،مرجع سابق،ص29.

[2] . **عادل عبد الله المسدي**،المرجع نفسه،ص30.

4-خدمات الدعم اللوجستي:

وتقدم هذه الخدمات العديد من الشركات العسكرية الخاصة،وتعد شركة Brown &root services واحدة من أهم الشركات العاملة في مجال خدمات الدعم العسكري،وقد قدمت خدماتها في العديد من الدول ،ومها أفغانستان والبوسنة وكوسوفو وكرواتيا، كما أنها من أوائل الشركات التي تقدم خدمات الدعم العسكري للقوات المسلحة الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة.[1]

وكذالك شركة Mpri والتي ساهمت في دعم ومساعدة الحكومة الأمريكية في توصيل المساعدات الإنسانية للاتحاد السوفييتي السابق،وشركة Dyn corp international والتي قامت تقديم خدمات الدعم اللوجستي لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون وشركة Eagle golopal logistis والتي قامت بنقل المعدات والتجهيزات العسكرية الألمانية إلى الكويت والعراق في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي.[2]

5- صيانة المعدات والتجهيزات العسكرية:

وهي واحدة من الخدمات التي تقدمها معضم شركات صناعة الأسلحة مثل Lockheed Martin و Raytheon و Boeing وغيرها من الشركات المتخصصة في صناعة الأسلحة وصيانتها،والتي يتم الاستعانة بها من قبل العديد من الدول لصيانة وتجهيز معداتها العسكرية والقتالية مثل الطائرات المقاتلة المتطورة،وغيرها من المعدات العسكرة ذات التقنيات الفنية المعقدة، و تعتبر القوات المسلحة الأمريكية الأكثر اعتمادا على الشركات المتخصصة في هذا المجال لصيانة وتجهز ما يقرب من 28 بالمائة من معداتها العسكرية.[3]

---

(1) .انظر:

p.w.singer,corporat warriors,op.cit.pp136.

(2) . **عادل عبد الله المسدي**، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ضوء قواعد القانون الدولي ،مرجع سابق،ص31.

(3) .**عادل عبد الله المسدي**،المرجع نفسه ،ص31.

6-خدمات الاستخبارات والاستطلاع والمراقبة والإنذار:

وهذه الأنشطة تقوم بها العديد من الشركات العسكرية المتخصصة في مجال الاستخبارات وجمع المعلومات ومجال الأقمار الصناعية والاستطلاع الجوي،وتحليل الصور الجوية وغيرها من المهام المتعلقة بالعمليات العسكرية وتحليلها،من ذالك شركة US diligence التي أسسها أعضاء سابقون في جهاز الاستخبارات الأمريكية CIA وجهاز الاستخبارات البريطاني M15 ، والتي تعمل في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها،كذالك شركة Caci و شركة M2m inoc و titan corp والتي قامت بإرسال بعض موظفيها المتخصصين في مجال الاستخبارات والتحقيق والترجمة للعمل في العراق،وما قامت به شركة BMD الأمريكية من تقديم مترجمين لدعم العمليات العسكرية في كل من الصومال وهاييتي والبوسنة وغيرها من المناطق.[1]

7- خدمات نزع الألغام:

تقوم بأداء هذه المهام بعض الشركات المتخصصة مثل شركة Minetech الجنوب افريقية،أو بعض الشركات العسكرية الخاصة باعتبارها جزءا من المهام الأمنية التي تؤديها هذه الشركات ، مثل شركة Executive Outcomes والتي أدت هذه المهام في انغولا،وما قامت به شركة Cofras الفرنسية من عمليات نزع الألغام في كمبوديا،وقامت شركة Ranco consulting corp الأمريكية بإزالة القنابل العنقودية وغيرها من الأجسام التي لم تنفجر في كوسوفو،وأيضا نزع الألغام في ناميبيا وموزمبيق،كما قامت شركة KAMG الكورية الجنوبية بعمليات تدمير مخاز ن الأسلحة ونزع الألغام وغيرها من المواد المتفجرة في العراق.[2]

---

[1] . **عادل عبد الله المسدي** ، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ضوء قواعد القانون الدولي ،مرجع سابق،ص32.

[2] . **عادل عبد الله المسدي** ،المرجع نفسه،ص32.

المطلب الثاني: تعريف الشركات الأمنية الخاصة وطبيعة خدماتها

على الرغم من صعوبة رسم الخطوط الفاصلة بين الخدمات التي يمكن أن تقدمها الشركة العسكرية الخاصة وتلك التي تقدمها الشركات الأمنية الخاصة،لمن يطلبها من الدول التي تشهد نزاعات مسلحة،ووجود تداخل بين النشاطات والخدمات التي يقدمها كل من النوعين ،فان التوصل لتعريف دقيق يميز الشركات الأمنية الخاصة عن الشركات العسكرية الخاصة،يبدو أمرا ضروريا في هذه الدراسة.[1]

الفرع الأول:تعريف الشركات الأمنية الخاصة

قام العديد من الباحثين المهتمين في هذا المجال بمحاولات لوضع تعريف دقيق يميز الشركات الأمنية الخاصة عن الشركات العسكرية الخاصة، وم ن بين هؤلاء نجد: 1-تعريف Goddard الذي يرى بان الشركات الأمنية الخاصة هي عبارة عن:« شركات مدنية مسجلة متخصصة في تنفيذ عقود خدمات تجارية للوحدات الوطنية والأجنبية، بهدف حماية الأشخاص والمنشات الإنسانية والصناعية في إطار قواعد القانون الوطني واجبة التطبيق»[2]

2 -أما Brooks فقد أشار إلى أن مصطلح الشركات الأمنية الخاصة يعني التي تعمل في تقديم خدمات أمنية سلبية وقائية،في المناطق التي تشهد نزاعات أو صراعات عالية الخطورة،مميزا بينها وبين الشركات العسكرية الخاصة التي تقوم حسب رأيه بتقديم خدمات عسكرية ايجابية.[3]

---

[1] . **عادل عبد الله المسدي** ، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في ضوء قواعد القانون الدولي ،نفس المرجع،ص33.

[2].انظر

Goddard.major.s,the private military company,Alegitmate international entity within modern conflict, A thesis presented to faculty of the U.S.army command and genral staff college in partial fulfillement of the requirements for the degree master of military art and and science,2001,p08.

[3] .انظر

D.brooks ,Messiahs or mercenaries? The future of international private military servises,international peackeeping,vol,7,n 4,winter 2000,p129.

3-أما التقرير المقدم إلى الكونغرس الأمريكي حول المتعاقدين الأمنيين فقد عرف الشركات الأمنية الخاصة بأنها: « تلك الشركات التي تقدم أنشطة ترتبط مباشرة بحماية الأشخاص أو الأماكن أو الأشياء ».[1]

ورد في مشروع الاتفاقية المقترح من قبل الفريق العامل والمعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها اقتراحا لتعريف شركة الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة، والت ي تضمنته المادة 02 من المشروع جاء فيها بأنها:

«شركة ذات كيان قانوني تقدم،لقاء مقابل مادي،خدمات عسكرية و/أو أمنية بواسطة أشخاص طبيعيين و/اوكيانات قانونية. »

والمقصود بالخدمات العسكرية الخدمات المتخصصة المتعلقة بالعمل العسكري،بما في ذالك التخطيط الاستراتيجي والاستخبارات والتحقيقات وعمليات الاستطلاع البري أو البحري أو الجوي،وعمليات الطيران أيا كان نوعها،بطيار أو بلا طيار،والمراقبة بالأقمار الصناعية،وأي نوع من أنواع نقل المعارف بواسطة تطبيقات عسكرية ،وتقديم الدعم المادي والتقني للقوات المسلحة وغير ذالك من الأنشطة ذات الصلة.

أما المقصود بالخد مات الأمنية فهو حراسة أو حماية المباني والمنشأت والممتلكات والأشخاص بواسطة حراس مسلحين،وأي نوع من أنواع نقل المعارف بواسطة تطبيقات أمنية أو تطبيقات حفظ النظام، واتخاذ تدابير أمنية لأغراض الرقابة وتنفيذها،وغير ذالك من الأنشطة ذات الصلة.[2]

---

[1] .انظر:

Jennifer Kelsey and others , private security contractors in Iraq ,Background, legal status ,and other issues,CRS report for congress,25 august2008,p.2.

[2]– أنظر وثيقة الأمم المتحدة رقمA/HRC/25/15 بتاريخ 10 جويلية 2010 المتضمن تقرير فوج العمل الخاص باستعمال المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان و منع ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها برئاسة الرئيس المقرر خوزي لويس غومير دالبرادو الذي عُرض على مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة

من خلال التعريفات السابقة نستطيع أن نقول بان الشركات الأمنية الخاصة،في مفهومها الدقيق،هي عبارة عن شركات مسجلة ،تعمل على تقديم خدمات في مجال منع الجريمة وحفظ النظام العام،والحماية الأمنية والحراسات الخاصة للأشخاص والممتلكات العامة والخاصة،وغيرها من الخدمات الأمنية ذات الطبيعة الوقائية أو الدفاعية،وهذا ما يميزها عن الشركات العسكرية الخاصة التي تضطلع بمهام عسكرية ذات طبيعة ايجابية أو هجومية في الكثير من الحالات.[1]

وكان لاعتماد الولايات المتحدة الأمريكية وبعض المنظمات الدولية بشكل ملحوظ على خدمات العديد من الشركات الأمنية الخاصة أو ما يطلق عليه المتعاقدون الامنيون الخصوصيون بعد غزو العراق في عام 2003اثره البالغ في أن ذاع صيت هذه الشركات وتطورت نوعية المهام والخدمات التي يمكن أن تؤديها في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة أو اضطرابات أمنية في مختلف أنحاء العالم،ومن ابرز الأمثلة على هذا النوع من الشركات نجد شركة بلا ك ووتر العاملة في العراق،وهي إحدى الشركات الرئيسية التي كانت تقدم الحماية الأمنية لقائد قوات التحالف بو ل بريمر،والعديد من الأشخاص العاملين في سلطة التحالف المؤقتة.

وهناك أيضا شركة Armor group inter الأمريكية ،والتي تعمل على تقديم العديد من الأنشطة الأمنية مثل التدريب،الحماية الأمنية،والتعامل مع الألغام،الدعم الإنساني وغيرها من الخدمات الأمنية الأخرى.[2]

وتنتشر هذه النوعية من الشركات أيضا بشكل كبير في العديد من الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وألمانيا وروسيا الاتحادية وجنوب إفريقيا والفلبين ،وتعتمد الشركات الأمنية الخاصة على تجنيد الأشخاص المدربين ومن لهم الخبرة في مجال تنفيذ القوانين والجمارك وحرس الحدود وحرس السواحل وغيرهم من الأشخاص المدربين على إعمال الحراسات الأمنية الخاصة في العديد من الهيئات الأخرى، كذالك تعتمد هذه الشركات على بعض العسكريين وشبه العسكريين

---

(1) . **عبد الله المسدي** ، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ،مرجع سابق ص35 .

(2) .انظر:

J.K Elsea and others ,op cit,p 02/ 03.

المنتمين إلى دول عديدة، هذا بالإضافة أيضا إلى اعتمادها كثيرا على العديد من المدنيين المتخصصين في المجالات التي تعمل فيها هذه الشركات،مثل خبراء الاتصالات والمترجمين وخبراء المتفجرات وخبراء في مجال الاستخبارات والتحقيقات الجنائية،وكذالك خبراء في حماية كبار الشخصيات والمسؤولين، وغيرهم ممن يتمتعون بخبرات كبيرة في الأنشطة التي تدخل في مجال عمل هذه الشركات.[1]

الفرع الثاني: طبيعة الخدمات التي تقدمها الشركات الأمنية الخاصة

بالرغم من التداخل الشديد بين الأنشطة أو المهام التي تؤديها العديد من الشركات الأمنية الخاصة ،وتلك التي تؤديها أيضا العديد من الشركات العسكرية الخاصة،بسبب قيام شركات الطائفة الأولى بالتعاقد لأداء مهام وخدمات لصالح القوات المسلحة في مناطق النزاعات ،وقيام شركات الطائفة الثانية بالتعاقد لأداء مهام وخدمات تتعلق بالأمن والحماية،إلا أن الشركات الأمنية الخاصة في مفهومها الدقيق،تضطلع بتقديم العديد من الخدمات ذات الطبيعة الأمنية المتمثلة في ما يلي:

1 **تقديم المشورة:** حيث الكثير من الشركات الأمنية الخاصة بالتعاقد مع الدول بهدف إعطاء الاستشارات المتعلقة بأمور الأمن والسلامة،ومثال ذالك ما تقوم به شركة Dyn corp الأمريكية وشركة Krol Assocites وشركة Gray security وشركة Coin Security من جنوب إفريقيا ،بتقديم خدمات استشارية متنوعة للعديد من الجهات في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة أو اضطرابات أمنية،من بينها الوكالات المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية وكذالك ما قامت به شركة Control risks group البريطانية في الفلبين من خدمات تتعلق بتقديم النصح والمشورة بخصوص تقدير وتحديدالمخاطر والخطط الأمنية المتعلقة بمواقع الألغام وأماكن استكشاف الطاقة .[2]

---

[1] . **عبد الله المسدي**، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، مرجع سابق ،ص 37.

[2] .انظر:

Schreier, fred and Caparini ,marina, privatising security :law,practice and governance of private military and security companies,Geneva center for the Demoeratic control of armed forces (DCAF) ,Occasional paper n6;march 2005,p31.

2- التدريب: تهتم الكثير من الشركات الأمنية الخاصة بالتعاقد مع الدول أو غيرها من الجهات،لتقديم خدمات تتعلق بتدريب القوات الأمنية وتقديم أفضل الخدمات الأمنية وإعمال الحراسة،ومن بين هذه الشركات الرائدة في هذا المجال، ما تقوم به شركة O gara من تدريب للقوات الأمنية السعودية وأيضا ما قامت به شركةTas international من تدريب للقوات الأمنية الملكية في ماليزيا من اجل عملية تحرير الرهائن وخطط حماية البني التحتية وإدارة الأزمات وغيرها من المهام الأخرى،كم قامت شركة .Dyn Corp بالتعاقد لإرسال عدد كبير من المتخصصين لتدريب قوات الأمن العراقية الجديدة ،وكذالك شركة Erinyes international بتدريب قوات الأمن العراقية على حماية المنشات النفطية والكهربائية.[1]

3 -المجال ألاستخباراتي: حيث تعمل العديد من الشركات الأمنية الخاصة على تقديم الخدمات الاستخباراتية للدول أو المنظمات الدولية،فقد اعتمدت الأمم المتحدة على خدمات شركات استخباراتية خاصة لمساعدتها في عملية نقل الإدارة في تيمور الشرقية،وكذالك ما تقوم به شركة Kellogg Brown & rot بدور هام في هذا المجال لصالح الولايات المتحدة في العراق.[2]

4-حماية الأماكن الهامة ومراكز القيادة :

تقوم الكثير من الشركات الأمنية الخاصة بتقديم خدمات أمنية في هذا المجال، ومثال ذالك شركة Black water الشهيرة،والتي ساعدت على توفير الحماية الأمنية لمراكز القيادة للحاكم المدني في العراق بول بريم ،كما قامت شركة Custer Battes بحماية وتامين مطار بغداد الدولي في العراق،،وكذالك ما تقوم به شركة Gray Security الجنوب افريقية بتقديم خدمات أمنية متعلقة بهذا المجال في ما يقرب من 50 دولة على مستوى العالم.

---

(1) . **عادل عبد الله المسدي**، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ،مرجع سابق،ص39.

(2) . **عادل عبد الله المسدي**، المرجع نفسه، ص39.

5-حماية البني التحتية الحساسة والخطرة: في هذا الإطار قامت شركة Erinyes international بالتعاقد لحماية أنابيب ومواقع البترول في العراق،بالتعاون مع شركة Hart group Ltd البريطانية بحراسة خطوط الطاقة التابعة لوزارة الكهرباء العراقية،كما قامت شركة البترول البريطانية في كولومبيا بالتعاقد مع إحدى القوات التابعة للجيش الكولومبي على حماية أنابيب وأبار البترول.[1]

6-مرافقة قوافل الإمدادات وتوصيل المساعدات الإنسانية:

ومثال ذالك ما قامت به شركة Control risks group البريطانية من الاضطلاع بمهمة توزيع العملة العراقية الجديدة على البنوك المتواجدة في جميع إنحاء العراق،وما قامت به أيضا شركةArmor group من التعاقد مع العديد من الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لمرافقة وحراسة مساعداتها الإنسانية للشعب العراقي،وما قامت به أيضا شركة Northbridg services group بتقديمها خدمات أمنية لحماية قوافل الإمدادات وتوصيل المساعدات الإنسانية المقدمة من العديد من الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية للشعب العراقي.[2]

7-حماية الشخصيات الهامة وكبار المسئولين:

من ذالك ما تقوم به شركة Dyn Corp. من تقديم الحماية الأمنية اللازمة للرئيس الأفغاني حامد كرازا ي وغيره من أعضاء الحكومة الأفغانية،وكذالك ما قامت به شركة Blackwater من توفير الحراسة والحماية الأمنية لسلطة التحالف المؤقتة والحاكم المدني السابق بول بريم في العراق،وأيضا شركة GARA O والتي تتولى مهمة حراسة الأسرة المالكة في المملكة العربية السعودية،وهذه المهام قامت بها أيضا شركات متعددة

---

[1] **.عادل عبد الله المسدي**، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ،نفس المرجع،ص40.

[2] **. عادل عبد الله المسدي**،المرجع نفسه،ص41.

في العراق مثل شركة Kroll group الأمريكية وشركة Global risk strategies البريطانية وشركة Risks group البريطانية.[1]

بناءا على ما سبق من تعريفات بخصوص الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يرى الدكتور عادل عبد الله المسدي بأنه رغم الاعتقاد بان الشركات العسكرية الخاصة دائما ما تكون خدماتها مرتبطة بالعمليات العسكرية ،أيا كانت درجة الاتصال بهذه العمليات، أي سواء كانت هذه الخدمات تدخل في إطار المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية أم تمثلت فقط في إعطاء المشورة أو القيام بالتدريب،أو حتى الاقتصار على عمليات الدعم اللوجستي،والشركات الأمنية الخاصة هي شركات تضطلع بالأساس بتقديم خدمات أمنية ذات طبيعة **دفاعية** أو **وقائية**، فان الواقع العملي لا سيما ما لمسناه في العراق يوضح لنا أن هناك تداخلا واضحا بين الأنشطة أو المهام التي أضحى يقدمها كل نوع من هذين النوعين من الشركات،لدرجة قد يصعب معها التمييز أو التفريق بينهما في الكثير من الحالات.

فإذا كانت هناك شركات عسكرية خاصة تتعاقد للقيام بمهام ترتبط بشكل مباشر بالإعمال العسكرية،سواء كانت تدخل في إطار المشاركة المباشرة في العمليات القتالية أم لا ،فان هناك شركات عسكرية أخرى تتعاقد لأداء أنشطة أو مهام تدخل في إطار عمل الشركات الأمنية في معناها الدقيق،كما انه إذا كانت هناك شركات أمنية خاصة تتعاقد لتقديم خدمات تلك الداخلة في المجال الأمني في مفهومه الدقيق،فان هناك شركات أمنية أخرى تتعاقد لتقديم خدمات تدخل بشكل أو بأخر في إطار عمل الشركات العسكرية الخاصة.

وبناء عليه،فإننا نرى إن تكييف أو وصف شركة ما من تلك العاملة في هذا المجال على أنها شركة عسكرية خاصة أو شركة أمنية خاصة،هو أمر يجب إن يكون بناء على طبيعة ونوعية المهام التي تقوم هذه الشركة أو تلك بتقديمها،وليس بناء على الوصف أو التسمية التي تطلقها الشركة على نفسها.

---

[1] . **عادل عبد الله المسدي**، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة مرجع سابق،ص41.

ومن ثم نستطيع أن نعرف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تعريفا جامعا يتمثل في أنها: « شركات تجارية متخصصة في تقديم خدمات ذات طبيعة عسكرية أو أمنية لمن يطلبها من الدول والمنظمات الدولية أو غيرهم من الجهات بقابل مادي. »

ومن خلال هذا التعريف يمكن بلورة السمات المميزة لهذه الشركات في :

- أنها شركات تجارية هدفها الأساسي تحقيق الربح المادي دون النظر لأي اعتبارات أخرى إيديولوجية كانت أو دينية أو وطنية أو غيرها من الاعتبارات.
- إن هذه الشركات تتعاقد مع زبائنها لتقديم خدمات ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجلات العسكرية والأمنية،أيا كانت درجة أو طبيعة انخراطها في هذا المجال أو ذاك، أي سواء تمثل دورها في القيام بدور فاعل ومؤثر في العمليات القتالية،أو تمثل في إعطاء النصح أو المشورة أو القيام بعمليات التدريب،أو توفير الحماية الأمنية للأشخاص والأماكن أو مرافقة قوافل الإمداد والمساعدات الإنسانية أو غيرها من المهام ذات الطبيعة العسكرية اوالامنية.
- إن تكييف الشركة الخاصة العاملة في المجال العسكري أو الأمني على أنها شركة عسكرية أو أمنية،يجب إن يستند في الأساس إلى طبيعة المهام اوامنية الخدمات التي تقدمها هذه الشركة أو تلك من الناحية الفعلية،وليس على الوصف أو التسمية التي تطلقها الشركة على نفسها.[1]

انطلاقا من التعريفات السابق ذكرها ، و بالنظر إلى التحول الكبير في مهام هذه الشركات ، التي تعرض مجموعة كبيرة و متنوعة من الخدمات المرتبطة بالجانبين العسكري و الأمني ، يمكن القول بأن الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة هي شركات يملكها خواص ، تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المرتبطة

---

[1] . **عادل عبد الله المسدي**، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة مرجع سابق،ص41وما بعدها.

بالمجالين العسكري و الأمني لكل من يطلبها في القطاعين العام و الخاص، بناء على عقود تحدد مُقابِلَ " تكلفة " الخدمة و نوعها و مدتها .

المبحث الثالث: أنواع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

يقترح الباحثون مجموعة من التصنيفات للشركات الخاصة ، في محاولة لمعرفة و ضبط الأسباب و الحر كيات التي أدت إلى تطوير سوق كبير للخدمات الأمنية ، و الوقوف على مميزاته و ما يترتب على كل ذلك من نتائج ، و لأهداف هذه الدراسة نأخذ بالأصناف الرئيسية دون توسّع ، حتى نتمكن لاحقا من تحديد المركز القانوني للعاملين في هذه الشركات بناء على قواعد القانون الدولي الإنساني ، وما يترتب عن هذه المراكز من آثار ، فمن أهم التقسيمات نجد :

1-التقسيم الثنائي ؛ و يقوم على التفرقة بين ما هو عسكري مقابل ما هو مدني (الشركات العسكرية الخاصة و الشركات الأمنية الخاصة).(المطلب الأول)

2-ثم التصنيف على أساس نوع الخدمة المقدمة من طرف الشركة (تصنيف سنجر).(المطلب الثاني)

3-أما الشركات العاملة في العراق فسوف نحاول تصنيفها بناء على علاقتها بالقوات المسلحة " قوات الاحتلال " ، نظرا لتنوع وتعدد الخدمات التي تقدمها الشركة الواحدة.(المطلب الثالث)

المطلب الأول: التقسيم الثنائي

ويقوم على أساس شركات عسكرية خاصة و شركات أمنية خاصة ، وهو تقسيم معروف و متداول كثيرا بين الجامعيين و السياسيين و حتى أصحاب الشركات الخاصة نفسها ، ويرى أصحابه بأن الشركات الأمنية الخاصة هي تلك التي تعرض في العادة خدمات دفاعية و تهدف أساسا إلى حماية الأشخاص و الممتلكات ، أما الشركات العسكرية الخاصة فهي تلك التي تقدم خدمات هجومية ذات وقع و أثر عسكري مثل تدريب القوات المسلحة ، المشاركة في العمل القتالي و السيطرة على الأراضي.[1]

فبالرغم من أن هذا التصنيف حاول الفصل بين مجالين مختلفين في سوق الخدمات المتعلقة بالأمن، إلا أن تطور الأوضاع و تعقّدها جعله يثير الكثير من المشكلات ، حيث أصبح الأخذ به أمرا صعبا ، و ذلك بسبب الكثير من حالات الاندماج المالي للعديد من الشركات ، الشيء الذي أثر على ممارساتها ، فالشركة الواحدة أصبحت تقوم بمهام دفاعية في منطقة معينة ، و تقدم في نفس الوقت خدمات عسكرية هجومية في منطقة أخرى ، كما يحدث بالنسبة للشركات العاملة في الساحة العراقية، التي تستعمل نفس الأشخاص و نفس الوسائل ، تارة في المهام الأمنية الدفاعية و أخرى في المهام العسكرية الهجومية.

و بالرغم من ذلك يبقى هذا التقسيم شائع الاستعمال خاصة من أجل التوظيف السياسي آو المهني ، سواء للتهرب من المسؤوليات أو معارضة كل محاولة لتنظيم عمل هذه الشركات.

---

[1]- **Dufor (Philipe) : «** Typologie des acteurs de l'industrie des services militaires », Centre d'Etudes Politiques Etrangères et de Sécurité , Université du Québec - Montréal-Canada − note de recherche N°35-octobre2007-page 13 -14

المطلب الثاني: تصنيف سينجر (singer)

يرفض التقسيم الثنائي ، و يجمع كل الشركات الفاعلة في ميدان الخدمات العسكرية و الأمنية تحت عنوان موحّد: "الشركات العسكرية الخاصة" ، ثم يصنفها من حيث قربها و بعداها عن العمليات القتالية أو ميدان المعركة الذي يمثله رأس الرمح ، كما يأخذ بعين الاعتبار تشكيلة الخدمات التي تعرضها الشركة و مستوى القوة التي تستطيع تقديمها للزبون ، و لا يستثني هذا التصنيف شركات المناولة العسكرية و الوحدات أو المجموعات العسكرية الأخرى .[1]

و بناء على سلم "سينجر" ، تقسم الصناعة العسكرية الخاصة إلى ثلاثة أصناف – طبقا للرسم التخطيطي المبين أدناه – كالآتي:

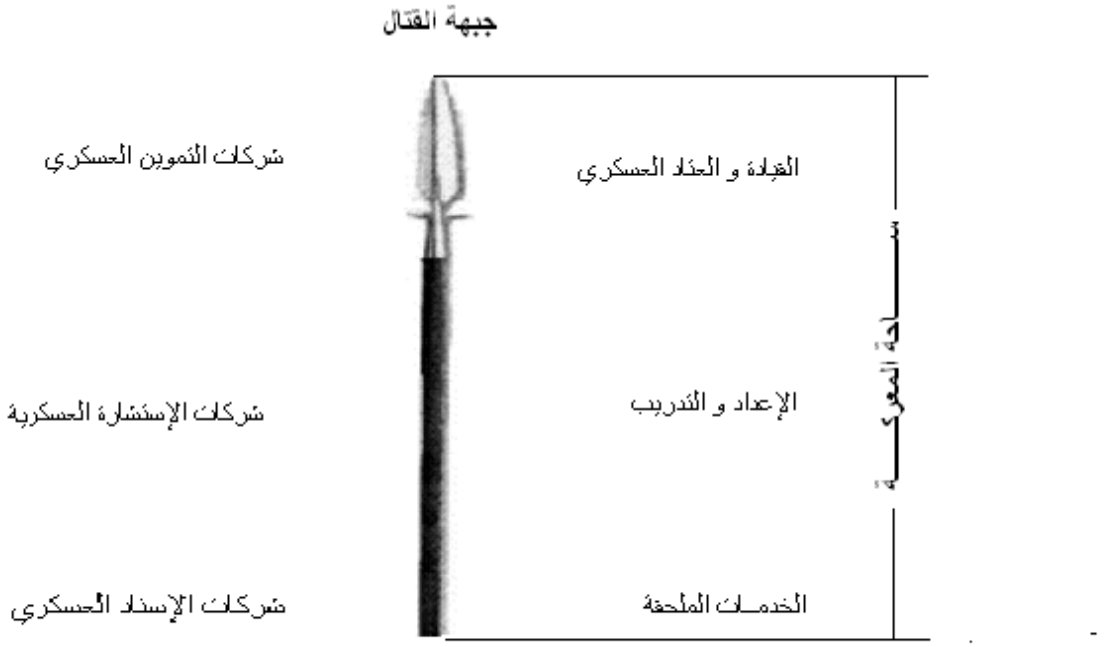

– تصنيف "سنجر" Singer للشركات العسكرية تبعا لقربها وبعدها عن جبهة القتال –

---

[1]- **Dufor (Philipe):** op.cit , p14.

-شركات التموين العسكري .

-شركات الاستشارة الاستشارة العسكرية .

-شركات الإسناد العسكري .

- الصنف الأول: شركات التموين العسكري: ويمثلها رأس الرمح.

تقدم خدماتها على الصفوف الأولى من أرض المعركة ، و قد تشترك في العمليات القتالية بواسطة الوحدات العاملة أو بواسطة المختصين من الطيارين والقادة المباشرين للوحدات، وتقدم خدماتها إلى زبائن لا يمتلكون القوة العسكرية الكافية و يواجهون خطرا مستعجلا. [1]

- الصنف الثاني: شركات الاستشارة العسكرية:

ويمثلها جسم أو جذع الرمح، تقدم خدمات الاستشارة و التكوين العسكري و الأمني ، و تُمَكِّنُ زبائنها من الإطلاع الحسن على ظروف المعركة ، وتوفير المعطيات لإعادة تشكيل و تكييف خططهم الإستراتيجية و التكتيكية الميدانية ، حيث تندمج هذه الشركات في مختلف مستويات التنظيم المتعلقة بالزبون ، باستثناء الدخول إلى خطوط المواجهة التي تفصلها عن شركات التموين العسكري.

و يستنجد الزبائن بهذه الشركات في حالة الإقدام على الانطلاق في مسار زيادة القدرات العسكرية أو إصلاح المنظومة العسكرية، الذي يتطلب تعاون متميز على المدى البعيد.[2]

- الصنف الثالث: شركات الإسناد العسكرية : وتمثلها قاعدة الرمح .

تتمثل مهامها في تقديم خدمات المساعدة و الإسناد غير المُضِرّ " الذي لا يتسبب في إضرار للعدو" بما في ذلك الدعم اللوجستيكي و المساعدة التقنية و التموين و النقل، و هذا يعني أن هذه الشركات تختص بالمهام المتعلقة بالمحيط الخارجي لأنشطة الزبون، حيث تزوده بالإمكانيات و تعطيه الفعالية التي تنقصه ، و تجعله يتفرغ للجوانب الأكثر أهمية. و ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام ، هو أن مجال

---

[1]– **Dufor (Philipe) :** op.cit , p 20.

[2] – **Manguin (Jean):** «La privatisation de forces armés, une évolution inéluctable », Revue de l'armement, n°69, mars 2000,Ministère de la Défense Française, p 146 .

الإسناد و الدعم يعتبر من أهم جوانب قطاع الأمن و الدفاع المعنية بالخوصصة ، نظرا لاتساعه و مردود يته المالية العالية .[1]

كما أن تصنيف الشركات على أساس قربها النسبي أو بعدها من خط القتال ، لا يعبِّر بالضرورة عن تأثيرها الاستراتيجي التكتيكي ، حيث يمكن أن تكون لخدمات التدريب و المشورة التقنية أثر بالغ الأهمية على سير العمليات القتالية ، أكثر من المشاركة المباشرة في هذه العمليات.

والجدير بالتوضيح أن العديد من الشركات تقدم تشكيلة متنوعة من الخدمات ، الكثير منها بعيد جـــدا عـــن ميدان المعارك ، و بعضها الآخر أقرب إلى صميم الأعمال القتالية ، و بالتالي فهي تجمع بين صنفين أو حتى الأصناف الثلاثة ، وبالتالي يثور الإشكال حول مدى قربها وبعدها عن ميدان المعارك.[2]

---

[1]– **Dufort(Philipe)** : op.cit , page 21

[2]- **Francark(Loup)** : « Sociétés militaires privées- quel avenir pour la France? », op.cit pp 09 et suivant.

المطلب الثالث: الشركات العاملة في العراق

أما بالنسبة للشركات العسكرية و الأمنية العاملة في العراق ، فيمكن تجميعها في ثلاث أصناف كبرى ، و ذلك بناء على العلاقة التي تربطها بالقوات المسلحة الأمريكية ، وتكون بالتالي ، إما شركات عسكرية خاصة أو شركات مستقلة و أخيرا شركات للمناولة العسكرية.

-**فالشركات العسكرية الخاصة** :

أغلبها دخل العراق مع القوات الغازية ، و تجمع كل الشركات التي تقدم خدمات مباشرة لهذه القوات ، مثل شركة Kellogg Brown and root البريطانية وتعتبر الممـــون الحصري للقوات الأمريكية البرية والبحرية بخدمات الدعم اللوجستي ، فهي تلبي حاجيات هذه القوات من الطعام و الطاقة و إقامة المنشآت و الهياكل بموجب عقد أبرم سنة 2002. [1]

-إما شركات MPRI, DYNCORPS, VINNEL فتضمن تدريب وتكوين القوات الأمريكية ، بالإضافة إلى خدمات أخرى كانت إلى عهد قريب حكرا على الجيش الأمريكي ، مثل عمليات الاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي والتكتيكي ، وحتى المشاركة أو المساعدة في الأعمال القتالية

- و بالنسبة للشركات المستقلة عن القوات الأمريكية ؛ فهي تلك التي دخلت العراق بعد إعلان وقف المعارك ، و لا تربطها علاقة مباشرة مع هذه القوات ، بل تعمل في مهام نزع الألغام و تدريب الشرطة ، و حماية المؤسسات و المنشآت و

---

(1) – لمزيد من الإطلاع انظر:

– **رائد فوزي أحمود** ،" الشركات الأمنية العاملة في العراق بين الإجراء الوقائي و العمل الهجومي " – صحيفة الحقائق الدولية– 03 ماي 2007– عمان – الأردن،ص10و11.

– **بيتر بارك اندرو**: المدير العام للجمعية البريطانية لشركات الأمن الخاصة، في حوار مع المجلة الدولية للجنة الدولية للصليب الأحمر، رقم 863، سبتمبر 2006، ص 449–457 .

كذلك القوافل المخصصة للمساعدة الإنسانية ، بناء على عقود مع وزارتي الدفاع و الخارجية وكذلك هيئة المساعدة و التنمية الأمريكية USAID[1] .

– أما شركات المناولة العسكرية ؛ فهي شركات عسكرية صغيرة جاءت من دول مختلفة ، و تعمل لحساب الشركات العسكرية الخاصة أو لحساب الشركات المستقلة ، بناء على عقود مؤقتة و قصيرة الأجل لأيام أو أسابيع قليلة، و تتكون من عدد قليل من العاملين لا يتجاوز بضع عشرات في غالب الأحيان ، و تنشط في سرية تامة معظمها غير مسجل لدى السلطات الأمريكية ، و لا يمكن إحصاؤها أو التعرف عليها إلا في حالة قتل أو اختطاف أحد عمالها.[2]

ويلاحظ أنه لا يمكن التفريق بين الشركات العاملة في العراق بسهولة ، إلا أن تصنيفها يفيدنا في معرفة كيفية تقسيم و توزيع المهام على هذه الشركات ، و من ثم تحديد المركز القانوني للعاملين بها.

---

(1) - **Renou (Xavier)** : « La privatisation de la violence , mercenaires et sociétés militaires au service du marché » - Editions Agone – Marseille 2005,P248.

(2) - **Renou (Xavier)** : op, cit, pp59 à 61